**إلى**

**صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.**

**الموضوع: رسالة مفتوحة حول مراجعة قانون الصيدلة 2010**

يسرنا نحن الموقعون التالية اسمائهم منتسبي المهن شبه الطبية في موريتانيا أن نبعث اليكم بالرسالة التالية استشعارا منا بما ينطوي عليه مراجعة قانون الصيدلة 2010 بشكل مسرع دون إشراك أو تشاور مع ممثلين عن هذه المهن بوصفها تمثل أكثر من 80% من مقدمي الخدمات الصحية وأكثر من 90% من المنفذين للسياسة الدوائية في البلد.

السيد الرئيس بوصفكم حاميا للدستور ويرجع لكم دون غيركم ضمان السير المضطرد والمنتظم لسير مؤسسات الدولة التي عليها واجب تقديم وتقريب الخدمات لأي مواطن بصفة عادلة ومنصفة بغض النظر عن موقعه الجغرافي وبعده من مراكز الخدمات الكبري.

ونظرا إلى أن موريتانيا ليست تونس ولا فرنسا ولا السنغال لا من حيث المساحة الجغرافية ولا من حيث توافر البني التحتية ولا معايير تقديم الخدمات الصحية

ونظرا إلى أن لكل بلد معاييره الخاصة به سواء في مجال نوعية مياه الشرب أو توزيع الأغذية او الولوج لخدمات الصحة والأدوية حسب إمكانياته فإننا نلفت انتباهكم إلى أن توفر خدمات الصحة وتقريبها من المواطن ما زالت تقدم معيار الكم على الكيف والعدالة على الحيف ولهذه الاعتبارات فإن الدولة ظلت دائما تعي هذه الخصوصيات ودأبت على جعلها نصب أعينها خاصة أثناء إعداد التشريعات والتخطيط وتوزيع الموارد لكي لا يتم تعطيلها في أي نقطة من الوطن بسبب التعقيدات البيروقراطية ومحاولة محاكاة أنظمة لا تشترك معنا في أي معيار .

فخامة الرئيس

إننا كمهنيين في هذا البلد حريصون على التفاني في تقديم الخدمات الصحية في كل شبر من الوطن لكننا نوجد في وضعية لا نحسد عليها حيث كلفنا القانون والواقع المعاش في النظام الصحي بعدة مهام نظرا لنقص الموارد البشرية الطبية والصيدلانية حيث يقع علينا مهمة التشخيص ووصف العلاج وصرفه وحفظه وهي مهام مقسمة اصلا بين الأطباء والصيادلة وهؤلاء مازالوا عاجزين من الناحية الكمية عن توفير هذه الخدمات ل 20% من السكان وما زالوا لا يقبلون حتى العمل في ظروف الداخل حيث المناخ الصعب وشظف العيش وتحمل الكثير من الأعباء ومع ذلك يحاول البعض منهم خاصة الموجودين في مراكز القرار عن طريق سن القوانين التي يتحكمون فيها أن يقيدوا المهن التي ما زالت تقدم هذه الخدمات وتوفرها للسكان وذلك لأغراض لا علاقة لها بالمصالح العامة وانما تخدم اغراض اقرب إلى التجارة والبيروقراطية .

السيد الرئيس

 لقد لاحظنا منذ بعض الوقت مسلسلا يسير بوتيرة سريعة هدفه مراجعة قانون الصيدلة 2010 والذي سبق وأن أثار جدلا وكاد أن يسبب أزمة تعطيل الخدمات الصحية في كل مناطق البلاد لولا أن العقلاء في البرلمان آن ذلك تنبهوا للموضوع واعترضوا على بعض هذه المواد التي صاغها صيادلة وتجار يملكون مؤسسات دوائية ويعملون مع أطراف جشعين لا ينظرون الا لمصالحهم الضيقة وعليه فإننا نلفت انتباهكم إلى ما يلي:

1. السيد الرئيس انها لمغالطة كبيرة وحق أريد به باطل حيث يجعلون من مبررات مراجعة القانون تنفيذ برنامجكم تحت شعار "اصلاح قطاع الأدوية" فكيف يصلحون قطاع الأدوية وهم سيعطلون الخدمات التي كان المواطن البسيط يلج إليها في كل مكان حيث يجد وكيلا صحيا يصف له دواء أو يوجهه أو يصرف له بعض الأدوية التي يكلف استجلابها قطع آلاف الكيلومترات.

2. السيد الرئيس إننا كمهنين لا نطالب بأي صلاحيات ولا بأي مهام إضافية على مهمتنا التي ترهق كواهلنا ولكن المشرع كلفنا ببعض المهام وأصبحت جزء لا يتجزأ من يومياتنا وصار المواطنون والسلطات الإدارية يحاسبوننا عليها بل ويعاقبوننا على عدم القيام بها وهاهم أصحاب المصالح الضيقة يحاولون إصدار تشريعات بعيدة عن الواقع وسوف تحول دون تقديم هذه الخدمات الضرورية وتجعلنا في تصادم مع القانون إذا ما صودق عليها في هذا القانون بالصيغة التي ترد مؤشراتها واضحة ويتسرب لنا من داخل اللجنة التي تعد القانون.

3. نلفت انتباهكم سيادة الرئيس إلى أن القانون الجاري مراجعته ينص على أن الممرض والقابلة والفني ملزمون بوصف الدواء وصرفه وحفظه عن طريق المادة 64 وهو تحصيل حاصل منذ الاستقلال ولولى هذه الحماية التي نص عليها القانون لما استطاع ممرض ولا قابلة أن يعطي دواء القيء لطفل يشرف على الموت ولا إنقاذ مصاب بإسهال حاد ولا أن يخفض الحرارة عن مصاب بحمى قاتلة.

4. السيد الرئيس أما فيما يخص صرف الأدوية وحفظها: فلولى أن نص القانون على أن المستودعات هي مؤسسات دوائية تقوم بصرف الدواء وتقريبه من المواطن لما استطاع الان 80% من السكان الولوج إلى علاج الصداع ولا ما استطاع مريض مصاب بمرض مزمن أن يجد دواء إلا بالسفر إلى نواكشوط أو نواذيبو حيث توجد مؤسسات التجارة الدولية ويتمركز الصيادلة ويسيطرون على سوق الدواء ويتحكمون في المضاربات في حين أن الدواء وصرفه وحفظه وتقريبه من المواطنين هو خدمة عمومية تتولاها الدولة ويجب عليها توفيرها في كل نقطة من الوطن بعدالة وانصاف.

4. نلفت انتباهكم سيادة الرئيس إلى أن هذه هي أول مرة يتم إعداد هذه التشريعات في غياب تام للمثلي هذه المهن وتغييبهم من التشاور وهذا ما أصابنا بريبة وجعلنا متخوفون من هذا القانون الذي يتم إعداده في الغرف المظلمة.

 5. السيد الرئيس نحيطكم علما على أن هذه الرسالة ليست شكاية ولا اعتراض على سياسات الدولة وإنما هي براءة ذمة وإعلامكم مسبقا بوصفكم المسؤول الأول عن هذه السياسات وأثرها على السكان والتي قد تسبب تعطيل الخدمات أو إثارة أزمة قطاعية لا مبرر لها خاصة أنها بعيدة عن الواقع وغير قابلة للتطبيق في الوقت الراهن.

6. نطالبكم فخامة الرئيس بتدارك الموضوع وإصدار التعليمات اللازمة للإلحاق ممثلي المهن بهذه اللجان الفنية لكيلا تكون الدولة أمام أمر واقع ولكي يتم إشراكهم في الوقت المناسب.

7.أخيرا نحيطكم علما سيادة الرئيس على أن الممرضين والقابلات لن يستطيعوا قانونيا أن يقوموا بالخدمات التي كانوا يقومون بها في غياب حماية قانونية وعندها ستتعطل مصالح وخدمات كثيرة ويتأزم قطاع خدمات الصحة ويصبح من المفروض التراجع عن القانون وعلى الدولة ألا تصادق على قانون بهذه المواصفات تم إعداده بشكل أحادي ولم يشرك فيه ممثلون عن المهن وما نريد إلا الإصلاح ما استطعنا

((وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب))

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

**لائحة الموقعون من القطاع شبه الطبي على الرسالة المفتوحة الموجهة إلى فخامة رئيس الجمهورية وذلك من الموظفين في الولايات التالية:**

1. الحوض الغربي
2. لعصابة
3. كوركول
4. كيدي ماغا
5. لبراكنه
6. تكانت
7. الترارزة
8. إنشيري
9. آدرار
10. تيرس الزمور
11. داخلة نواذيبوا
12. انواكشوط الغربية
13. انواكشوط الجنوبية
14. انواكشوط الشمالية

اللوائح والتوقيعات مصحوبة مع هذه الرسالة.